

الدور الخارجي في الأزمة الليبية "دراسة في الدور الأمريكي والغربي"

منذر علي محمد الشفتري

باحث دكتوراه/الدراسات الدبلوماسية/ الأكاديمية الليبية - جنزور - ليبيا

montherali356@gmail.com

المستخلص:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة نتيجة التدخلات الخارجية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من القوى الأوروبية، أبرزها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وقد بدأ هذا التدخل بذريعة إنسانية لحماية المدنيين من عنف النظام السابق، لكنه سرعان ما تطور إلى عمليات عسكرية واسعة أسقطت حكومة القذافي دون خطة واضحة لما بعد الصراع، مما أدى إلى بيئة سياسية هشة مع تداعيات داخلية وإقليمية مستمرة.

تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير التدخل الأمريكي والغربي على مسار الأزمة الليبية، وتسعى للإجابة عن مدى مساهمته في الاستقرار أو تفكيك مؤسسات الدولة. ويفترض البحث أن هذه التدخلات كانت مدفوعة بشكل أساسي بمصالح إستراتيجية وجيوسياسية، وليس بأهداف إنسانية بحتة باستخدام المنهج التحليلي التاريخي ودراسة الحالة، تحلل الدراسة طبيعة التدخلات، والأدوار السياسية والعسكرية المتغيرة للدول المتدخلة، وتأثيرها على الاستقرار الداخلي في ليبيا، مع التركيز على السيادة الوطنية وتقاطع الخطاب الإنساني مع المصالح الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، التدخل الخارجي، الولايات المتحدة، القوى الأوروبية، السيادة الوطنية، الاستقرار السياسي، المصالح الجيوسياسية.

External Role in the Libyan Crisis: A Study of the American and Western Role

Munther Ali Mohamed Al-Shaftri

PhD Researcher / Diplomatic Studies / Libyan Academy
montherali356@gmail.com

Abstract:

Since 2011, Libya has experienced profound political and security transformations due to external interventions led by the United States and supported by European powers, notably France, the United Kingdom, and Italy. Initially justified on humanitarian grounds to protect civilians from the violence of the former regime, these interventions quickly escalated into large-scale military operations that toppled the Gaddafi government without a clear plan for the post-conflict phase. This created a fragile political environment with ongoing domestic and regional consequences.

This study examines how American and Western interventions shaped the trajectory of the Libyan crisis, questioning whether they contributed to stability or the dismantling of state institutions. It hypothesizes that these interventions were driven primarily by strategic and geopolitical interests rather than purely humanitarian motives.

Using a historical-analytical and case study methodology, the research analyzes the nature of interventions, the evolving political and military roles of the intervening states, and their impact on Libya's internal stability. The study also explores the broader implications for national sovereignty and the intersection of humanitarian rhetoric with geopolitical objectives.

Keywords: Libyan crisis, external intervention, United States, European powers, national sovereignty, political stability, geopolitical interests.

المقدمة :

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولاً جذرياً في بنيتها السياسية والأمنية نتيجة لتدخل خارجي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وتبعتها فيه قوى أوروبية مؤثرة، تمثلت أساساً في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. هذا التدخل، الذي بدأ بذريعة حماية المدنيين من العنف المفرط لقوات النظام السابق، سرعان ما تطور إلى عملية عسكرية واسعة أسقطت النظام الليبي دون توفير رؤية واضحة لمرحلة ما بعد القذافي . لقد أفرزت هذه الديناميكية واقعاً سياسياً هشاً، كانت له تداعيات داخلية وإقليمية لا تزال مستمرة إلى اليوم، وتحاول هذه الدراسة تفكيك هذا التدخل لفهم أبعاده ومحدداته وتأثيراته.

تبرز أهمية تناول هذا الموضوع من كون ليبيا قد تحولت إلى ساحة تجاذب دولي بعد 2011، نتيجة الفراغ السياسي والمؤسساتي الذي خلفه سقوط النظام، وأبعاد الدور الأمريكي والغربي في ليبيا أحد أبرز النماذج على التحول من التدخل الإنساني إلى توظيف القوة لأغراض إستراتيجية، في ظل تقاطع المصالح بين الفاعلين الدوليين وتباين أهدافهم، لذلك فإن دراسة هذا التدخل لا تقتصر على البُعد المحلي، بل تمتد إلى تحليل أنماط الهيمنة الجديدة وصراع الإرادات بين القوى الغربية في دول الجنوب.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية المحورية في: كيف ساهم التدخل الأمريكي والغربي (المقتصر على فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا) في تشكيل مسار الأزمة الليبية منذ 2011 ؟ وهل كان لهذا التدخل دور في تعزيز الاستقرار أم في تفكيك الدولة الليبية ؟.

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن التدخل الأمريكي والغربي في ليبيا لم يكن إنسانياً بحتاً، بل جاء لتحقيق مصالح إستراتيجية وجيوسياسية، وأن هذا التدخل ساهم في تفكيك مؤسسات الدولة بدلاً من إعادة بنائها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على التدخلات الخارجية التي اتخذت غطاءً إنسانياً، وانتهت إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في بنية الدولة والمجتمع، دون رؤية شاملة لإعادة البناء. كما تساعد هذه الدراسة في فهم آليات التداخل بين المصالح الجيوسياسية والمواقف الإنسانية في القرارات الدولية.

أهداف الدراسة:

1. تحليل طبيعة التدخل الأمريكي والغربي في ليبيا.
2. رصد تطور الأدوار السياسية والعسكرية للدول المتدخلة.
3. تقييم مدى تأثير التدخل على الاستقرار الداخلي في ليبيا.
4. الوقوف على المصالح الجيوسياسية الكامنة وراء التدخل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي، من خلال تتبع مسار التدخلات الدولية منذ 2011، واستخدام منهج دراسة الحالة لتحليل التدخل في ليبيا كمثال على التدخلات الغربية في الدول الهشة. كما توظف الدراسة المقاربة النقدية لتفكيك الخطابات السياسية حول التدخل وغاياته الحقيقية.

تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية تهدف إلى تحليل التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية وأثرها على السيادة الوطنية، فقد تناول المحور الأول التدخل الأمريكي في الأزمة الليبية، حيث يتم استعراض دور الولايات المتحدة في التأثير على مسار الأحداث بعد عام 2011. بينما يركز المحور الثاني على التدخلات الغربية الأخرى في ليبيا، مع تسليط الضوء على دور الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في الأزمة الليبية. وأخيراً، يتناول المحور الثالث تداعيات التدخلات الأجنبية على السيادة الليبية، حيث يتم تحليل الآثار السياسية والاجتماعية التي نتجت عن هذه التدخلات على مستوى السيادة الوطنية والقرار السياسي الليبي.

المحور الأول: التدخل الأمريكي في ليبيا منذ 2011 :-

التدخل الأمريكي في ليبيا منذ 2011 يمثل نقطة محورية في تاريخ السياسة الأمريكية في المنطقة بعد "الربيع العربي". بدأ التدخل تحت مبرر حماية المدنيين ودعم الديمقراطية، ولكن تخللته أهداف إستراتيجية أخرى تتعلق بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب (الرحالي، 2023، ص 82). يتناول هذا المحور الخلفية الإستراتيجية للتدخل، الدور الأمريكي في صياغة القرار 1973، والأهداف غير المعلنة لواشنطن، وتحولات السياسة الأمريكية بعد سقوط القذافي، والتي سنستعرضها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: الخلفية الإستراتيجية للتدخل الأمريكي في ليبيا :

بدأ التدخل الأمريكي في ليبيا عام 2011 في سياق تحولات كبرى شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما عرف بثورات "الربيع العربي". وقد شكّل هذا التدخل جزءاً من سياسة أمريكية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل الأنظمة السياسية في المنطقة، تحت مبررات حماية المدنيين ودعم الديمقراطية، لكنها ارتبطت أيضاً بمصالح إستراتيجية أمريكية تتعلق بأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب وضمان النفوذ في منطقة ذات أهمية جيوسياسية. (أحمد، 2018، ص 85) كان الموقف الأمريكي في البداية متردداً تجاه التدخل العسكري، لكن سرعان ما انخرطت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس باراك أوباما عبر عملية "فجر الأوديسة" (Operation Odyssey Dawn)، التي انطلقت في مارس 2011 (حسان وآخرون، 2023، ص 53-74)، لتوفير غطاء جوي ضد قوات القذافي بناءً على القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي. هذا التدخل كان محورياً في تهيئة الظروف لسقوط النظام الليبي، مما أثار لاحقاً جدلاً واسعاً بشأن دوافعه الحقيقية وتبعاته الأمنية والسياسية (رشيد، 2017، ص 82-113).

وقد أظهرت وثائق لاحقة من وزارة الدفاع الأمريكية (فضيحة إيميلات هيلاري كلينتون) أن المصالح المرتبطة بأمن المتوسط، ومنع تمدد النفوذ الروسي والصيني، لعبت أدواراً خفية في توجيه السياسة الأمريكية في ليبيا، مما يعكس أن البعد الإنساني لم يكن الدافع الوحيد للتدخل كما رُوّج علناً.

ثانياً: القرار 1973 كمظلة قانونية ودور أمريكا في صياغته وتفعيله :

القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 2011، مثل الإطار القانوني الذي استُخدم لتبرير التدخل العسكري الدولي في ليبيا، تحت عنوان "حماية المدنيين". غير أن قراءة معمقة لمداولات المجلس تكشف أن الولايات المتحدة كانت فاعلاً رئيسياً في تمرير هذا القرار، عبر ضغوط دبلوماسية على الدول الأعضاء، خاصة من خلال السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة آنذاك، سوزان رايس (BBC News عربي، 2011). لعبت واشنطن دوراً محورياً في الدفع نحو تبني مبدأ "مسؤولية الحماية"، وهو مبدأ تم تفعيله لأول مرة عملياً في الحالة الليبية، ما أثار مخاوف لاحقة من استخدامه كذريعة للتدخلات السياسية والعسكرية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة (سليمان، 2017، ص 299-422). من الناحية التقنية، لم تتولَّ أمريكا القيادة المباشرة للعمليات بعد صدور القرار، بل سلمت المهمة لحلف الناتو، لكنها ظلت تشارك في العمليات الاستخباراتية والضربات الجوية الدقيقة وتوفير نظم الدعم الإلكتروني، ما يجعلها الطرف الأكثر تأثيراً في مجريات الحرب. ويشير محللون إلى أن هذا الأسلوب سمح لواشنطن بتحقيق أهدافها دون تكبد الكلفة السياسية الكاملة للتدخل العسكري، وهو ما أصبح يُعرف لاحقاً بعقيدة "القيادة من الخلف" (حنفي، 2019).

ثالثاً: الأهداف الأمريكية غير المعلنة في ليبيا :

رغم التصريحات العلنية بأن هدف التدخل الأمريكي في ليبيا كان "حماية المدنيين ومنع مجازر بشرية"، إلا أن عدداً من الوثائق والمذكرات المسربة لاحقاً كشفت عن وجود أهداف إستراتيجية غير معلنة (wiki-Leaks:nd، 2013، gee caleb). من أبرز هذه الأهداف منع إقامة نموذج سياسي غير خاضع للتوجيه الغربي في شمال أفريقيا، وضمان أن لا تتحول ليبيا إلى حاضنة لتوجهات استقلالية أو شراكات بديلة مع روسيا أو الصين.

كما كانت هناك مخاوف أمريكية من أن يستمر القذافي في استخدام موارده النفطية لتعزيز نفوذه الإقليمي وخاصة بعد اكتشافات الاحتياطي الليبي للنفط الحجري والذي يضعها في الترتيب الخامس عالمياً (الصواني، 2015)، وربما دعم حركات مناهضة للغرب في إفريقيا جنوب الصحراء (حنفي، 2019). وأشارت تقارير صادرة عن وزارة الخارجية

الأمريكية إلى أن ليبيا، بسبب موقعها الجغرافي وثرواتها، كانت مرشحة لتكون نقطة ارتكاز في مشروع أمريكي يهدف إلى إعادة ترتيب خرائط النفوذ في الساحل والصحراء (المركز العربي، 2011). ومن هذا المنطلق ينظر للنظام السياسي بقيادة القذافي عقبة أمام التواجد الأمريكي في منطقة شمال أفريقيا ودول الساحل، ليس فقط بسبب توجهاته الاستقلالية، بل لأنه لم يُظهر استعداداً للانخراط في بنية الأمن الإقليمي التي ترعاها الولايات المتحدة (Nuri, Zyad، 2011، ص80-86).

إن فحص تطورات ما بعد 2011 يثبت أن التدخل الأمريكي ساهم في تفكيك البنية المؤسسية للدولة الليبية، وهو ما أتاح لاحقاً لمصالح أمريكية إستراتيجية أن تعمل في فضاء سياسي هش ومفتوح أمام التأثير الخارجي (الرحالي، 2023، 85).

رابعاً: التحول نحو الفوضى ودور الاستخبارات الأمريكية بعد 2011 :

بعد الإطاحة بمعمر القذافي، لم تتبنَ الولايات المتحدة سياسة واضحة لإعادة بناء الدولة الليبية، بل ساهمت بعض سياساتها في تفكيك المؤسسات القائمة وترك فراغاً أمني وسياسي استغلته الجماعات المسلحة، وتشير دراسات متعددة إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) كانت نشطة في ليبيا خلال وبعد الثورة، خاصة في دعم بعض الفصائل المسلحة لأهداف تتعلق بمكافحة الإرهاب (Libya and U.S. Policy:nd)، ولكن بطريقة انتقائية أسهمت في تعميق الانقسامات المحلية. فبدلاً من دعم قوات أمن وطنية موحدة، عملت الولايات المتحدة على تعزيز ميليشيات محلية تحت عنوان "دعم الاستقرار"، مما نتج عنه خلق مجموعات مسلحة تدّعي الشرعية وتتصارع على السلطة. كما تُظهر تقارير لوكالة رويترز أن الاستخبارات الأمريكية تعاونت في مرحلة ما مع فصائل إسلامية لمجابهة الجماعات المتطرفة الأكثر عنفاً، مما أدى إلى تمييع الحدود بين الفاعلين المسلحين المعتدلين والمتطرفين (Pack, Mezran, & Eljarh, 2014 - 34).

وقد نتج عن هذا التوجه وضع أمني هش، حيث تحولت ليبيا إلى ساحة لتنافس إقليمي ودولي، فقامته السياسة الأمريكية التي لم تضع خطة لإعادة بناء المؤسسات، بل اكتفت بإدارة الأزمات الأمنية من الخلف دون تحمل التبعات الكاملة.

خامساً: التدخل الأمريكي في مرحلة الانقسام السياسي (2014-2019):

بعد انقسام ليبيا إلى حكومتين متنافستين بعد انتخابات 2014، دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من التدخل غير المباشر، إذ تبنت دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بقيادة فايز السراج، والتي تشكلت برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015. ومع ذلك، فإن الدعم الأمريكي لم يتجاوز حدود الدعم السياسي واللوجستي المحدود، ولم يُترجم إلى دعم مادي حاسم لإعادة بناء مؤسسات الدولة (United Nations Security Council 2015) في الوقت ذاته، استمرت الولايات المتحدة في تنفيذ عمليات عسكرية خاصة ضد تنظيم الدولة (داعش) في سرت عام 2016 ضمن عملية "البنيان المرصوص" (France 24,)، بالتنسيق الشامل مع السلطات المحلية (U.S. Department of State, 2019, 141) وقد وُجّهت انتقادات داخل الكونغرس الأمريكي بشأن محدودية الرؤية الأمريكية تجاه ليبيا، وتركزها على مكافحة الإرهاب دون معالجة الجذور السياسية للصراع، هذا التجزئ في السياسة الأمريكية ساعد على استمرار الفوضى (Seth G. 2018) Jones, كما أشار مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الذي اعتبر أن واشنطن كانت تتعامل مع ليبيا باعتبارها "مسألة تكتيكية" لا كأزمة إستراتيجية تمس أمن البحر المتوسط والجنوب الأوروبي .

سادساً: سياسة إدارة ترامب والانسحاب النسبي من الملف الليبي :

مع تولي دونالد ترامب الرئاسة عام 2017، شهدت السياسة الأمريكية نحو ليبيا تحولاً واضحاً نحو الانكفاء، حيث خفضت الولايات المتحدة انخراطها السياسي والعسكري في الملف الليبي، معتبرة أن حل الأزمة مسؤولية أوروبية وأممية بالدرجة الأولى، ويعد هذا الانسحاب النسبي فسخ المجال أمام قوى دولية وإقليمية مثل روسيا وتركيا والإمارات لتوسيع نفوذها في ليبيا، وقد اتسم موقف ترامب بالتناقض، خاصة بعد اتصاله بالقائد العسكري خليفة حفتر في أبريل 2019، والذي فُسّر حينها كنوع من الإشارة الضمنية بدعم هجومه على طرابلس، رغم اعتراف واشنطن الرسمي بحكومة الوفاق الوطني (The Washington Post, 2019) هذا التناقض أضعف من مصداقية واشنطن كوسيط، وكرس الانطباع بأن ليبيا أصبحت ساحة لتصفية حسابات بين الفاعلين الدوليين دون وجود إستراتيجية أمريكية

متماسكة. وبحسب مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فإن هذا التراجع الأمريكي ساهم في تعقيد الأزمة، وزاد من انقسام المجتمع الدولي حول سبل الحل، خاصة مع تصاعد الأدوار الروسية والتركية في النزاع. (CFR, 2020).

سابعاً: التقييم العام للدور الأمريكي في ليبيا ومآلاته المستقبلية:

إن مجمل التدخل الأمريكي في ليبيا منذ 2011 يمكن تقييمه بأنه تدخل ذو طبيعة تكتيكية أكثر منه إستراتيجية، قائم على رد الفعل وليس المبادرة، رغم أن واشنطن لعبت دوراً رئيسياً في إسقاط نظام القذافي، إلا أنها لم تستثمر هذا التدخل لصالح بناء دولة مستقرة أو دعم مسار سياسي شامل (الزائر، 2019، ص 77) بل أسهمت في تعميق هشاشة الدولة، سواء عبر تجاهل ملف إعادة الإعمار، أو من خلال دعم فصائل مسلحة لأهداف أمنية ظرفية. وقد أشارت دراسة لمعهد RAND الأمريكي إلى أن فشل السياسة الأمريكية في ليبيا يُعزى إلى غياب تخطيط ما بعد الصراع، وانعدام التنسيق بين الوكالات الأمريكية المختلفة، مما أدى إلى نتائج عكسية تهدد الأمن الإقليمي والدولي (Martini & York, 2013) في المقابل، هناك دعوات داخل الأوساط الأكاديمية وصنع القرار الأمريكي لإعادة النظر في دور واشنطن، وإطلاق مبادرة متكاملة تهدف إلى تسوية سياسية شاملة، تراعي خصوصية المجتمع الليبي وتحديات بناء المؤسسات فيه، لكن حتى هذه اللحظة لم تظهر مؤشرات على تغيير جذري في المقاربة الأمريكية، ما يفتح المجال أمام تكرار الأخطاء نفسها في حالات مشابهة مستقبلاً.

المحور الثاني: التدخل الغربي (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) في ليبيا:

أولاً: الخلفية التاريخية للمصالح الغربية في ليبيا:

تعود جذور التدخل الغربي في ليبيا إلى الحقبة الاستعمارية وما تلاها من ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت ليبيا خاضعة لنفوذ بريطاني وفرنسي وإيطالي متداخل. استعمرت إيطاليا ليبيا رسمياً عام 1911 وفرضت هيمنتها على الشمال والجنوب الليبي، بينما مارست بريطانيا وفرنسا أشكالاً من السيطرة غير المباشرة على إقليمي برقة وفزان خلال الحرب العالمية الثانية (Wright, 2012). هذا الإرث التاريخي أسس لوجود مصالح إستراتيجية في البلاد، تجددت بعد اكتشاف النفط في خمسينيات القرن العشرين، وازدادت

عمقاً بعد انهيار نظام القذافي عام 2011، حيث حاولت هذه القوى إعادة تموضعها الجيوسياسي في المشهد الليبي الجديد، ففرنسا تسعى للسيطرة على الجنوب الليبي الغني باليورانيوم والقريب من نفوذها التقليدي في دول الساحل، بينما تنظر بريطانيا إلى ليبيا بوصفها ساحة لتعزيز نفوذها المتوسطي، أما إيطاليا فتري في ليبيا امتداداً مباشراً لمجالها الحيوي، لاسيما في ملفات الهجرة والطاقة.

ثانياً: الدور الفرنسي في إسقاط نظام القذافي.

كان لفرنسا الدور الأبرز في التدخل العسكري الغربي لإسقاط نظام القذافي عام 2011، حيث كانت أول من دعا لفرض منطقة حظر جوي، ودفعت باتجاه صدور القرار الأممي 1973 بالتعاون مع بريطانيا. ووفقاً لتحقيق أجره موقع Mediapart الفرنسي 2018، فإن الرئيس نيكولا ساركوزي كانت له دوافع شخصية تتعلق بتمويل حملته الانتخابية من قبل النظام الليبي، ما قد يفسر الحماسة الفرنسية لتدمير النظام Mediapart, 2018. وقد قادت فرنسا الضربات الأولى في ليبيا عبر سلاحها الجوي، واستمرت في دعم فصائل المعارضة المسلحة، إلا أن دورها لم يقتصر على الجانب العسكري، بل استمر سياسياً من خلال دعم الجنرال خليفة حفتر في مراحل لاحقة، ضمن محاولة لتأمين مصالحها في الجنوب الليبي ومنع تمدد الجماعات الجهادية، ويعد هذا التحول يعكس تناقضاً في السياسة الفرنسية، التي بدأت بدعم "الثوار"، ثم انتقلت لاحقاً إلى دعم شخصية عسكرية تتحدى حكومة الوفاق المعترف بها دولياً (International Crisis Group, 2020).

ثالثاً: التدخل البريطاني والأجندة الأمنية:

شاركت بريطانيا بشكل نشط في التحالف الدولي ضد القذافي، حيث وفرت طائرات مقاتلة من طراز تورنيديو وقوات خاصة لدعم المتمردين، إلا أن أهداف لندن لم تكن فقط إسقاط النظام، بل احتوت أيضاً على اعتبارات أمنية تتعلق بتهديدات إرهابية محتملة من الجماعات المسلحة المتطرفة بعد سقوط النظام وفقاً لتقرير البرلمان البريطاني عام 2016، فإن حكومة ديفيد كامرون بالغت في تقدير خطر القذافي على المدنيين، وافترقت لإستراتيجية شاملة لما بعد التدخل، وهو ما أدى إلى فوزى سياسية وأمنية عارمة (UK Parliament Report 2016) كما دعمت بريطانيا بعض البرامج الأمنية لإعادة تأهيل الشرطة الليبية، لكنها

انسحبت بسرعة بعد اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي عام 2012 (فرحاتي وأرزي، 2021، ص 883) ويتضح من مجمل التدخل البريطاني أنه كان محدود الرؤية، مبنياً على رغبة في تقليل الأضرار المستقبلية، دون تحمل مسؤولية إعادة الإعمار أو دعم حقيقي لعملية سياسية شاملة.

رابعاً: إيطاليا والمصالح الحيوية في الساحل الليبي.

تختلف المقاربة الإيطالية عن نظيرتيها الفرنسية والبريطانية، كون إيطاليا تربطها بليبيا علاقة تاريخية وجغرافية مباشرة، حيث تشكل ليبيا المصدر الرئيسي للهجرة غير النظامية نحو الشواطئ الإيطالية، إضافة إلى كونها مورداً حيوياً للغاز الطبيعي عبر خط أنابيب "غرين ستريم" (المغربي، 2023، ص 170) سعت روما إلى الحفاظ على علاقتها بالمجلس الوطني الانتقالي منذ 2011، إلا أن تأثيرها تراجع أمام التدخل الفرنسي العدائي الذي تجاوز التنسيق الأوروبي ("التدخل الفرنسي في ليبيا"، 2024). وقد ركزت السياسة الإيطالية بعد 2014 على دعم حكومة الوفاق الوطني، وتوقيع اتفاقيات ثنائية لضبط الهجرة، مثل مذكرة التفاهم لعام 2017 بين روما وطرابلس (Italian Ministry of Interior, 2017). ومع ذلك، وُجّهت انتقادات لهذه السياسة من منظمات حقوقية اتهمت روما بغض الطرف عن انتهاكات في مراكز الاحتجاز الليبية، كما دعمت إيطاليا بعض المبادرات الأممية مثل مؤتمر باليرمو عام 2018، لكنها لم تنجح في توحيد الموقف الأوروبي بسبب التباين العميق مع فرنسا.

خامساً: التنافس الفرنسي الإيطالي وتأثيره على الأزمة الليبية.

أدى التنافس بين فرنسا وإيطاليا إلى إضعاف الدور الأوروبي الجماعي في ليبيا، حيث دعمت باريس قوات حفتر ضمن رؤيتها لمكافحة الإرهاب، بينما تمسكت روما بدعم حكومة الوفاق لاعتبارات أمنية واقتصادية. وقد انعكس هذا الانقسام في المواقف داخل الاتحاد الأوروبي، الذي فشل في التحدث بصوت موحد حول ليبيا، ما أفسح المجال لتدخلات خارجية من روسيا وتركيا. أشارت تقارير مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي (ECFR) إلى أن الصراع بين فرنسا وإيطاليا عزز من هشاشة المسار السياسي، وقوّض جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة (ECFR, 2019). كما تبادلَت الدولتان الاتهامات بشأن التدخل

في الجنوب الليبي، حيث اتهمت روما باريس بالبحث عن مصالحها في اليورانيوم والتعدين على حساب استقرار ليبيا. هذا الصراع يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية الأوروبية الموحدة، ويؤكد أن المصالح القُطرية كانت المحرك الأساسي للتدخلات الغربية.

سادساً: السياسات الغربية تجاه الفاعلين الليبيين بعد 2015.

بعد توقيع اتفاق الصخيرات عام 2015 وتشكيل حكومة الوفاق، تبنت الدول الغربية خطاباً داعماً للمسار السياسي الأممي، لكن ممارساتها على الأرض كانت متناقضة. فبينما اعترفت بريطانيا وإيطاليا بحكومة الوفاق، وشاركتا في دعمها لوجستياً، واصلت فرنسا علاقاتها غير الرسمية مع حفتر، وقدمت له دعماً استخباراتياً في عملياته شرق البلاد. هذا التباين في المواقف خلق حالة من الالتباس لدى الفاعلين الليبيين، الذين رأوا في ذلك مؤشراً على انقسام المجتمع الدولي، كما أن الضغوط الغربية على حكومة الوفاق لتوقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية، دون توفير دعم كافٍ لبناء المؤسسات، جعلت الحكومة عرضة للنقد والابتزاز الداخلي (HRW, 2018). إضافة إلى ذلك، واصلت هذه القوى استخدام أدوات المساعدات التنموية كوسيلة لتحقيق أجندات قصيرة الأمد، خصوصاً في ملف الهجرة والحدود، بدلاً من الاستثمار في بناء القدرات المحلية على المدى الطويل.

سابعاً: تقييم عام للتدخل الغربي ومآلاته المستقبلية.

يتضح من تتبع مسار التدخل الفرنسي والبريطاني والإيطالي في ليبيا أن هذا التدخل لم يكن منسقاً ولا ذا رؤية جماعية، بل عكس مصالح وطنية متضاربة. ففرنسا سعت وراء نفوذها الأمني في الجنوب (التدخل الفرنسي في ليبيا، 2024)، وبريطانيا انشغلت بملف الإرهاب، بينما ركزت إيطاليا على الهجرة والطاقة، وكل ذلك على حساب مشروع إعادة بناء الدولة الليبية هذه الفجوة بين الخطاب والممارسة الغربية أضعفت من شرعية مؤسسات الدولة، وأسهمت في استمرار الانقسام السياسي. وتدل المؤشرات الأخيرة على تراجع الحماس الغربي للتدخل المباشر، مع ميل إلى إسناد الملف الليبي لجهود أممية أو إقليمية، في ظل صعود قوى منافسة مثل روسيا وتركيا. ومع غياب إستراتيجية غربية متماسكة، فإن مستقبل ليبيا يبقى رهين توازنات دولية تتجاوز مصالحها الوطنية، ما يتطلب إعادة النظر في طبيعة

الشراكة الغربية مع ليبيا على أسس من الشفافية، والدعم المؤسسي طويل الأمد، واحترام السيادة الوطنية (ICG, 2021).

المحور الثالث: التداعيات الجيوسياسية للتدخل الأمريكي والغربي على السيادة الليبية .
أدى التدخل الأمريكي والغربي في ليبيا إلى تغييرات جذرية في بنية الدولة الليبية على المستويين السياسي والأمني، مما أثر بشكل مباشر على مفهوم السيادة الوطنية منذ بدء العمليات العسكرية في عام 2011 بقيادة حلف الناتو، انخفضت قدرة الدولة الليبية على ممارسة سلطتها المستقلة، مما جعلها في حالة من التبعية المباشرة للقوى الغربية، حيث أصبحت ليبيا مركزاً للصراع الإقليمي والدولي. وقد أشار تقرير صادر عن المعهد الملكي للدراسات المتحدة (RUSI) إلى أن التدخلات العسكرية لم تسهم في بناء مؤسسات الدولة، بل أضعفت الحكومة المركزية وخلقت فراغاً أمنياً كانت القوى الغربية أبرز المستفيدين منه في سعيهم لتحقيق مصالحهم في المنطقة (RUSI, 2016) مع تزايد الانقسام السياسي وتداخل مصالح القوى الأجنبية، فقدت ليبيا قدرتها على تحديد أولوياتها السياسية والاقتصادية في سياق استقلالها الوطني.

ساهم التدخل الأمريكي في تفكيك البنية الأمنية في ليبيا، وتحويل البلاد إلى ساحة صراع بين القوى الغربية نفسها، فالدعم الأمريكي للأطراف المختلفة على الأرض، وخاصة في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، دفع البلاد إلى الانقسام السياسي والعسكري. بينما كانت بعض الأطراف تحظى بدعم فرنسي، كانت أخرى تحصل على دعم إيطالي أو بريطاني، ما أضعف وحدة الصف الداخلي، وهذا التشرذم كان له تأثير كبير على فعالية المؤسسات الحكومية الليبية، التي أصبحت رهينة للمصالح الأجنبية، وقد أظهرت دراسة أجراها مركز "تشاتام هاوس" أن التدخل الغربي في ليبيا لم يقتصر على الدعم العسكري، بل شمل أيضاً تدخلات سياسية أدت إلى تعميق الانقسامات بين الليبيين، وزيادة تبعية الحكومة للأجندات الدولية. (Chatham House, 2018).

تجسد التدخلات الغربية في ليبيا نموذجاً معقداً من الهيمنة غير المباشرة، حيث استغلت الدول الغربية، خصوصاً فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، الفوضى السياسية في ليبيا لتوسيع نفوذها الاقتصادي في مجال النفط. بعد 2011، حصلت شركات النفط الفرنسية والإيطالية على

امتيازات كبيرة في مناطق النفط الرئيسية، ما جعل السيادة الاقتصادية الليبية تحت سيطرة القوى الغربية. التقرير الصادر عن "بلومبرغ" في عام 2017 أشار إلى أن هذه الدول قد أبرمت صفقات نفطية مع حكومات ليبية متنازعة في ظل غياب الرقابة المحلية الكافية، مما يعكس كيف أن التدخل الغربي عزز من استغلال الموارد الليبية لصالح القوى الخارجية . (Bloomberg, 2017) . وفي سياق تدخل القوى الغربية في ليبيا، أصبح من الواضح أن هذا التدخل لم يكن فقط من أجل دعم الديمقراطية أو استقرار الدولة الليبية، بل لتحقيق مصالح جيوسياسية إستراتيجية في شمال أفريقيا، فقد أشار تقرير مجلس الأمن الدولي إلى أن بعض الدول الغربية دعمت جماعات معينة في ليبيا لتحقيق أهداف إقليمية، مثل تأمين حدودها الجنوبية أو ضمان استقرار إمدادات الطاقة من المنطقة، بالإضافة إلى ذلك لعبت الدول الغربية دوراً في تسليح بعض الأطراف المحلية وتقديم الدعم اللوجستي لهم، ما أدى إلى تصاعد العنف المسلح وانقسام الدولة الليبية، وهذا التدخل العسكري المدعوم من الغرب أفضى إلى تدهور السيادة الوطنية الليبية في مواجهة المصالح الجيوسياسية الكبرى (UN Security Council, 2020)

من جهة أخرى، ساهم التدخل الغربي في ليبيا في تعزيز التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة، حيث تضاربت المصالح بين فرنسا وإيطاليا في السيطرة على مجالات الطاقة والنفط، ففي الوقت الذي كانت فرنسا تسعى إلى تعزيز دورها في الجنوب الليبي، كانت إيطاليا أكثر اهتماماً بالاستقرار في الشمال الليبي وبالحد من تدفقات اللاجئين إلى أراضيها (الشاوش، 2024، ص24). هذا الصراع بين الحلفاء الغربيين كان له تأثير سلبي على عملية بناء الدولة الليبية، حيث أدى إلى وجود شبكة من التحالفات المتنافسة، ما أضعف قدرة الحكومة الليبية على اتخاذ قرارات مستقلة، وفي تقرير صادر عن "المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية" كشف عن تعقيد العلاقة بين هذه الدول الغربية وكيف أثرت هذه التوترات على الوضع السياسي في ليبيا. (IISS, 2019) .

لقد أدى التدخل الغربي في ليبيا إلى تفكيك الأسس السياسية التي كانت تقوم عليها الدولة قبل 2011، حيث أصبحت المؤسسات الليبية في حالة ضعف شديد، ولم تعد قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة بشأن شؤونها الداخلية، وفي ظل هذا الوضع تزايدت الضغوط الخارجية

على الحكومة الليبية، التي كانت تعتمد بشكل متزايد على الدعم العسكري والسياسي من الغرب (الشاوش، 2024، ص24-30). وكانت التقارير الواردة من الأمم المتحدة تشير إلى أن الحكومات الليبية المتعاقبة بعد القذافي قد اضطرت إلى قبول التوجيهات الغربية في مجالات عدة، بما في ذلك السياسات الأمنية ومكافحة الإرهاب، ما جعل القرار السياسي في ليبيا في النهاية رهين للمصالح الأجنبية. (UN, 2019) من التداعيات طويلة الأمد لتدخل القوى الغربية في ليبيا هو تشكيل نموذج من التبعية السياسية التي تمزج بين الهيمنة الاقتصادية والعسكرية، فبينما فقدت ليبيا قدرتها على اتخاذ قرارات سيادية في العديد من الملفات المهمة، مثل الأمن، والاقتصاد، والنفط، كانت المصالح الغربية تسير وفق أجندات خاصة تهدف إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2020 أكد أن هذه التدخلات قد أسهمت في استدامة النزاع الداخلي، وزيادة أعباء الفقر والتدهور الاقتصادي في ليبيا، ما أدى إلى استمرار فشل مشاريع التنمية المحلية (World Bank, 2020) هذا النمط من التبعية السياسية يؤدي إلى فقدان السيادة الوطنية، ويعزز من واقع الدولة الليبية كدولة ضعيفة في مواجهة القوى الكبرى.

الخاتمة :

لقد أظهر تحليل التدخل الأمريكي والغربي في ليبيا تأثيرات عميقة على السيادة الوطنية للدولة الليبية، من خلال استخدام القوة العسكرية وتقديم الدعم السياسي لأطراف مختلفة، خلقت هذه التدخلات واقعاً سياسياً معقداً في ليبيا، أدى إلى تدهور السلطة المركزية وفقدان الدولة قدرتها على ممارسة سيادتها المستقلة، تبين أن التدخلات لم تكن تهدف فقط إلى تحقيق استقرار داخلي، بل كانت مدفوعة أيضاً بمصالح جيوسياسية واقتصادية تعزز من هيمنة القوى الغربية في المنطقة. هذا الوضع أدى إلى تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ متعددة، مما يزيد من صعوبة بناء دولة موحدة ومستقرة.

النتائج :

1. تدهور السيادة الوطنية :أدى التدخل الأمريكي والغربي إلى تقليص قدرة الدولة الليبية على اتخاذ قرارات سيادية خاصة بها، مما جعلها في وضع من التبعية للقوى الأجنبية.
2. تحقيق المصالح الاقتصادية الغربية : ساعد التدخل الغربي في تعزيز النفوذ الاقتصادي للدول الغربية، خاصة في مجالات النفط والموارد الطبيعية.
3. زيادة الانقسام السياسي :أسهم التدخل في تعزيز الانقسامات الداخلية بين الأطراف الليبية المتنازعة، مما أعاق عملية المصالحة الوطنية.
4. تعزيز الهيمنة العسكرية : شكلت التدخلات العسكرية الغربية في ليبيا نموذجاً للهيمنة غير المباشرة التي تزايدت مع مرور الوقت.

التوصيات :

1. تعزيز السيادة الوطنية : من الضروري أن تسعى الحكومة الليبية إلى استعادة سيادتها من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية وحصر القرار السياسي في يد السلطات المحلية.
2. التنسيق الدولي : يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم المستدام لليبيا في عملية بناء الدولة من خلال دعم العملية السياسية وتوفير المساعدة التنموية التي تراعي أولويات الشعب الليبي.
3. المراجعة الجيوسياسية : ينبغي على الدول الغربية إعادة النظر في استراتيجياتها في ليبيا، مع التركيز على دعم الاستقرار الداخلي وتحقيق مصالح مشتركة بعيداً عن التدخلات العسكرية التي تزيد من تعقيد الوضع.

المراجع والمصادر:

أولاً: البحوث العلمية المحكمة :

1. فرحاتي، ب & .أرزي، ن. (2021). التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة .مجلة المعيار، 52(25)، 868. 886-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
2. حسان، م. م.، وآخرون. (2011). الموقف الأمريكي من التغيرات السياسية في كل من تونس وليبيا منذ 2011 .مجلة الدراسات الأفريقية، 45(3)، 74.53-
3. الرحالي، ف. (2023). التدخل الأمريكي في القضية الليبية وتداعياته على أمن واستقرار وحدة التراب الليبي .مجلة اتجاهات سياسية، 7(25)، 96.61-
4. المغربي، ي. ع. ف. (2023). البعد البراغماتي في الاستراتيجيات الأوروبية تجاه ليبيا خلال الفترة (2011-2021): التنافس الفرنسي الإيطالي التركي على النفط والغاز أنموذجا .مجلة البيان العلمية، 15، 176.160-
5. رشيد، أ. ز & .اديش، ع. ك. (2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية في غياب توافق القوى الداخلية 2011-2016 .مجلة مدارات سياسية، 3، 113.82-
6. سليمان، ع. ص. (2017). التدخل الدولي في ليبيا 'بزعم حماية المدنيين'. 'المجلة العلمية للدراسات والتجارب البيئية، 8(2)، 422.399-

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. أحمد، إ. م. (2018). تأثيرات التدخل الخارجي في تقنيات الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2. العجيلي الشاوش، إ. (3024). آليات توزيع المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة حالة ليبيا 2011-2019 (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية.

3. بن الزائر، م. (2019). توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا وإيران: نموذجاً من سنة 2010-2018 (أطروحة دكتوراه). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
ثالثاً: التقارير الرسمية :

1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011, March 21). ليبيا: التدخل العسكري الغربي ومستقبل الدولة. تقدير موقف <https://bit.ly/4d777B4>.

2. Congressional Research Service. (2025, April 23). *Libya and U.S. Policy*. <https://www.congress.gov/crs-product/IF11556>

3. United Nations Security Council. (2015, December 23). *Unanimously adopting Resolution 2259, Security Council welcomes signing of Libyan Political Agreement*. ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/libya/unanimously-adopting-resolution-2259-2015-security-council-welcomes-signing-libyan>

4. U.S. Department of State. (2019, September 19). *Country Reports on Terrorism 2018*, 141. <https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2018/>

رابعاً: المقالات الإلكترونية والمدونات :

1. BBC News عربي. (2011, March 18). في كلمات: ردود الفعل على فرض حظر جوي على ليبيا

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110318_liby_nofly_zone_reaction

2. France 24. (2016, August 1). *US launches air strikes on Islamic State group targets in Libya*.

<https://www.france24.com/en/20160801-us-launches-first-air-strikes-islamic-state-group-libya-sirte>

3. Gee, C. (2013, September 9). *In Syria, as in Libya, the United States is not on the Peoples' Side*. U.S. Hypocrisy. <http://ushypocrisy.com/2013/09/09/in-syria-as-in-libya-the-united-states-is-not-on-the-peoples-side>

4. خالد حنفي. (2019, June 17). *ما الذي تريده الولايات المتحدة في الأزمة الليبية؟* المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية .

<https://ecss.com.eg/6109/>

5. Nuri, Z. (2024). *The Role of the United States (U.S.) Interests in the Intervention in Libya 2011, Vol. 44, pp. 80–86.*

6. الصواني، ي. (2015, January 5). *الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي*. مركز دراسات الوحدة العربية (مدونة) .

<https://caus.org.lb/الولايات-المتحدة-وليبييا-تناقضات-التد>

7. WikiLeaks. *Browse by Embassy Tripoli*. http://wikileaks.org/origin/37_0.html

8. "التدخل الفرنسي في ليبيا.. اختلفت المقاربات من أجل هدف واحد." بوابة أفريقيا الإخبارية . Accessed February 17, 2024.

<https://www.afrigatenews.net/article/التدخل-الفرنسي-في-ليبيا-اختلفت-المقاربات-من-أجل-هدف-واحد/>

خامسا: المصادر الأجنبية :

1. Boduszyński, M. P., & Lamont, C. K. (2019, May 3). Trump changed U.S. policy toward Libya. This is why it matters. The Washington Post. https://www.washingtonpost.com/politics/2019/05/03/trump-changed-us-policy-towards-libya-this-is-why-it-matters/?utm_source=chatgpt.com

2. DeYoung, K., & Ryan, M. (2019, April 19). Trump's call with renegade Libyan general could signal a shift in U.S. policy. The Washington Post.
https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trumps-call-with-renegade-libyan-general-could-signal-a-shift-in-us-policy/2019/04/19/d1428264-62d0-11e9-9ff2-abc984dc9eec_story.html
3. Hurst, L., & Smith, G. (2017, January 24). Libya's oil output is at three-year high and rising. Bloomberg.
<https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-24/libya-s-noc-says-oil-output-is-at-three-year-high-and-rising>
4. Jones, S. G. (2018, June). America's Counterterrorism Gamble. Center for Strategic and International Studies.
<https://www.csis.org/analysis/americas-counterterrorism-gamble>
5. Pack, J., Mezran, K., & Eljarh, M. (2014). Libya's Faustian Bargains: Breaking the Appeasement Cycle. Washington, D.C.: Atlantic Council.
6. Libya and U.S. policy: Congressional Research Service Report RL33142. (2014, March 25). Congress.gov.
<https://www.congress.gov/crs-product/RL33142>